البطالة في محافظة الأنبار وتوزيعها الجغرافي لعامي١٩٩٧ و٢٠١٩

الباحثة قلال سليم عبد أ.د. ياسين حميد بدع
كلية الآداب – جامعة الانبار

المستخلص

تتباين معدلات البطالة بين الدول تبعا لدرجة النمو الاقتصادي للبلدان وهي كذلك على مستوى البلد الواحد ففي محافظة الانبار تتباين معدلات البطالة بين اقضية المحافظة رغم الامكانيات التنموية التي تتمتع بها اقضية المحافظة وما تتميز به المحافظة من امتداد مساحي ساعدها على التنوع بالإمكانيات التنموية لكنها تعاني من تدني نسبة الاستثمارات التنموية.

الكلمات المفتاحية : البطالة ، القوى العاملة ، التنمية .

Unemployment in Anbar Governorate and its geographical distribution for the years 1997 and 2019

Researcher QIIaI S. AbdulRasul Prof.Dr. Yasin H. Badaa
College of Arts – University of Anbar
art.dr.yassin_almehemdi75@uoanbar.edu.iq

Abstract

Unemployment rates vary between countries depending on the degree of economic growth, and they are also at the level of one country in Anbar Governorate and the reality of development

Key words: unemployment, manpower, development.

المقدمـة

يعتبر موضوع البحث في الوقت الحالي حديث الساعة على مستوى بلدان العالم وعلى وجه الاخص العراق لما يعاني من ارتفاع معدلات البطالة وعلى وجه الاخص محافظة الانبار التي تعاني من ارتفاع نسبة البطالة خاصة في الاقضية ذات الامكانيات التنموية المتاحة التي تعاني من ضعف او حتى انعدام التوجهات التنموية نحو هذه الاقضية . باعتبار ان مشكلة البطالة وكيفية معالجتها تعد من ابرز التحديات التي تواجه سياسات التنمية الاقليمية حيث ان هذه المشكلة تتباين على مستوى الدولة من حيث المعدلات والاسباب واليات المعالجة .

تحددت ***مشكلة البحث***. ما هو شكل التباين المكاني للبطالة في محافظة الانبار واتجاهاتها المكانية وماهي العوامل المؤثرة في التباين المكاني للبطالة وماهي الامكانات التنموية المكانية التي تسهم في التخفيف من معدلاتها؟ اما *فرضية* البحث. هناك تباين مكاني لمعدلات البطالة في محافظة الانبار ، تؤثر الخصائص السكانية والمكانية مكانيا في معدلات البطالة ،يمكن توظيف الامكانات التنموية المكانية في المحافظة واقضيتها لمعالجة مشكلة البطالة في المحافظة ، وفي هذا الاطار تحدد هدف البحث هنا بدراسة واقع البطالة واتجاهاتها المكانية فضلا عن تحديد معدلات البطالة واسبابها واستراتيجيات معالجتها ،اما حدود البحث المكانية والزمانية فقد تحددت مكانيا بالحدود الادارية لمحافظة الانبار التي تقع في القسم الغربي من العراق بين دائرتي عرض (٣٥° ١٥ ⁻ ٠٠ ⁼ ـ ٣٠° ٣٣ ⁻ ٠٠ ⁼ شمالا وبين خطي طول(٤٤° ١٠ ⁻ ٠٠ ⁼ ـ ٤٥° ٣٨ ⁻ ٠٠ ⁼ شرقا، اذ يحدها من الشمال محافظتي نينوى وصلاح الدين، ومن الشرق محافظتي بغداد وكربلاء ،ومن الجنوب الشرقي محافظة النجف، ويحدها من الجنوب المملكة العربية السعودية، وتمثل حدودها الغربية جزءً من الحدود السياسية مع الاردن وسوريا، كما مبين من الخارطة (١). تبلغ مساحتها (١٣٨٢٨٨)كم٢ وبنسبة(٣١،٥%) من مساحة العراق الكلية البالغة(٤٣٨٣١٧)كم٢ ، حيث تتوزع هذه المساحة اداريا ضمن ثمانية اقضية، اما الحدود الزمانية للبحث فقد تحددت وفقا لمعطيات معدلات البطالة للسنوات١٩٩٧ و٢٠١٩ ،ومن اجل اكمال متطلبات البحث فقد اعتمد على جمع المعلومات والبيانات اللازمة من المصادر والدوائر الرسمية ذات العلاقة وتم توظيفها وتحليلها وفق رؤية اقتصادية بمضمون تنموي ، وفي ضوء ذلك تضمن هيكل البحث مناقشة وتحليل المحاور الرئيسية الاتية

١-١ ..مفهوم البطالة واسبابها.

١-٢..البطالة على مستوى محافظة الانبار.

١-٣..اتجاهات البطالة على مستوى اقضية محافظة الانبار لعامي ١٩٩٧ و ٢٠١٩.

خارطة (١) الموقع الجغرافي لمحافظة الانبار من العراق

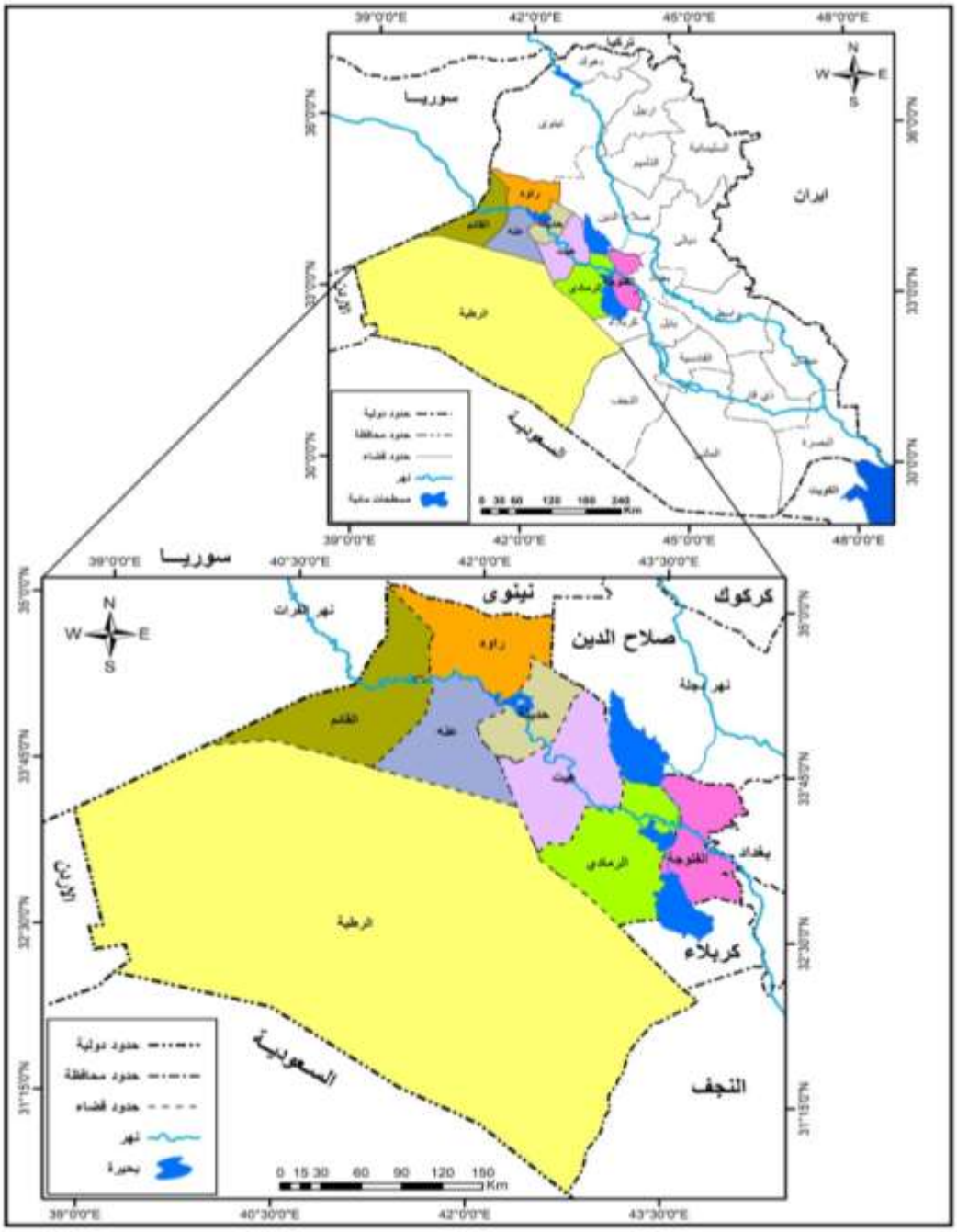

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة العراق الانبار، ٢٠١٥ مقياس (١: ٥٠٠٠٠٠).

١-١.. مفهوم البطالة وأسبابها.

البطالة بمفهومها العام هي مجموعة من الافراد في سن العمل والقادرين على العمل ويبحثون عنه ولا يجدونه ، وكذلك مفهوم البطالة عرف من قبل منظمة العمل الدولية بانه العاطل هو كل قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الاجر ولكن دون جدوى[١]. ويرجع أسباب زيادة البطالة الى الآتي[٢]:

١- تخلي الدول عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظيف الحكومي.

٢- ادى خفض معدل نمو الانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة والاسكان الشعبي....الخ الى خفض طلب الحكومة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات.

٣- ادى تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي الى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات انتاجيه جديده تستوعب الايدي العاملة العاطلة باستثناء الاستثمار في مشروعات البنية الاساسية التي اصبح تنفيذها يعتمد على تكنلوجيا مكثفه لعنصر راس المال وعلى عمالة مؤقتة اي تسريحها بعد انتهاء المشروع.

٤- ادت الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة المبيعات) والغاء الدعم وزيادة اسعار منتجات القطاع العام والرسوم على الخدمات العامة، ادت الى احداث انخفاض ملموس في حجم الدخل العائلي المتاح للإنفاق مما اثر في الطلب المحلي وادى من ثم الى حدوث كساد واضح في السوق المحلي وتراكم غير مرغوب في المخزون السلعي لدى القطاعين العام والخاص مما ادى الى افلاس وخسائر ضخمه ترتب عليها تسريح عدد من القوى العاملة.

٥- ارتفاع اسعار الطاقات والنقل والمستلزمات السلعية المحلية والمستوردة ادى الى زيادة تكاليف الانتاج في مختلف القطاعات في الوقت الذي لا تستطيع فيه هذه القطاعات ان ترتفع بمستوى الانتاجية لمواجهة اعباء هذه الزيادة فكانت النتيجة حدوث انخفاض واضح في الفائض الاقتصادي.

٦- تحرير تجارة الاستيراد وخفض الرسوم الكمركية ادى الى تعريض الصناعات المحلية الى منافسه غير متكافئة لم تستطيع الصمود امام المنتجات المستوردة مما ادى الى اغلاق الكثير من هذه الصناعات وتسريح عمالها.

٧- كان لخصخصة المشروعات القطاع العام موجة تسريح هائلة من العمالة الموظفة فيها خاصة العمالة ذات الاجور المرتفعة او خفض اجور العمالة الذين يبقون في وظائفهم وبذلك اصبحت عملية الخصخصة اكبر مصدر لنمو البطالة.

١-٢.. البطالة على مستوى محافظة الانبار

تعاني محافظة الانبار من ارتفاع معدلات البطالة حيث بلغ المعدل العام للمحافظة (١٧.٢%) لعام ٢٠١٩(ينظر جدول (٤)، فان محافظة الانبار لا تعاني من مشكلة (حجم وتركيب السكاني النوعي والعمري) ينظر جدول (١) و(٢) وانما تكمن المشكلة بوجود خلل في الهيكل الاقتصادي للبلاد كما موضح من الجدول (٣) والشكل (١)، وقد تظافرت مجموعه من الاسباب التي ادت الى ارتفاع معدلات البطالة على مستوى العراق عامة ومحافظة الانبار على وجه التحديد وهذه الاسباب هي:

جدول (١)التوزيع العددي والنسبي لسكان اقضية محافظة الانبار حسب النوع(ذكور واناث) لعام٢٠١٩

الاقضية	ذكور	%	اناث	%	المجموع
فلوجة	٣٢٢٦٦٦	٥١.٣	٣٠٥٤٦٥	٤٨.٧	٧٥١٨٣١
رمادي	٣٠٠٦٢١	٥١.٣	٢٨٤٦٥٢	٤٨.٧	٧٩٥٢٧٣
هيت	٧٧٥٠	٥١.٣	٨٣٠٢٦	٤٨.٧	١٩٠٧٧٦
عنة	١٦٢٣١	٥١.٤	١٥٣٤٤	٤٨.٦	٣٨٦٧٥
راوه	١٢٣٢٠	٥١.٤	١١٦٣٩	٤٨.٦	٥٣٩٥٩
حديثة	٤٥٣٥١	٤٢.٩	٥١٣٥٩	٥٧.١	٤٠٥٧١٠
القائم	٩٢٠٥٥	٥١.٤	٨٧١٣٧	٤٨.٦	١٩٩١٩٢
الرطبة	٢٤١٧٩	٥١.٤	٢٢٨٦١	٤٨.٦	٤٧٠٧٧
المحافظة	٩١٠١٧٣	٥١.٤	٨٦١٤٨٣	٤٨.٦	١٨١٨٣١٨

المصدر: - اعد الجدول بالاعتماد

جمهورية العراق-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات، تقديرات سكان العراق لعام ٢٠١٩، بيانات(غ. م).

جدول (٢)توزيع سكان محافظة الانبار حسب الفئات العمرية للسنوات (٢٠١٩)

الفئات العمرية	عدد السكان	%
١٤-٠	٨٨٩٣٥٥	٤٢.٢
٦٤-١٥	٩٧٨٨٢٥	٥٥.٦
٦٥ فأكثر	٣٩٥٩٩	٢.٢
المجموع	١٨١٨٣١٨	%١٠٠

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات تقديرات سكان العراق٢٠١٩بيانات غير منشوره.

جدول (٣)التوزيع المكاني للعاملين حسب النشاط الاقتصادي في محافظة الانبار لعام ٢٠١٩

٢٠١٩							
الاقضية	القطاع الزراعي	%	القطاع الصناعي	%	قطاع الخدمات	%	المجموع
فلوجه	١١٨٢٥	٤٩.٢	١١٠١٢	٤٤.١	١٠٩٨٣٥	٣٤.١	١٣٢٦٧٢
رمادي	٦٣٧٨	٢٦.٥	٦٢٧٠	٢٥.١	١١٨٥٨٨	٣٦.١	١٣١٢٣٦
هيت	١٨٤٦	٧.٧	١٥٩٤	٦.٣	٣٧٦٥٧	١١.٥	٤١٠٩٧
عنه	٢٨٤	١.٢	٣٠٣	١.٢	٦٢٤٧	٢.٢	٧٨٣٤
راوه	٢٩٠	١.٢	١٠٠	٠.١	٥٧١٣	١.٧	٦١٠٣
حديثة	٥٤٨	٢.٣	٥٤٣	٢.١	١٨١٧٢	٥.٥	١٩٢٦٣
القائم	٢٨٩٤	١٢.١	٥٢١٣	٢١.٧	٢١٠٤٣	٦.٤	٢٩١٥٠
الرطبة	٢٠	١.٠	١٠٠	٠.١	٩٨٤٨	٣.١	٩٩٦٨
المحافظة	٢٤٠٠٤	%٦.٣	٢٥١٣٥	%٧.١	٣٢٨١٠٣	%٨٦.٩	٣٧٧٢٤٢

المصدر: ملحق رقم(٢)

شكل (١)التوزيع المكاني للعاملين حسب النشاط الاقتصادي في محافظة الانبار لعام٢٠١٩

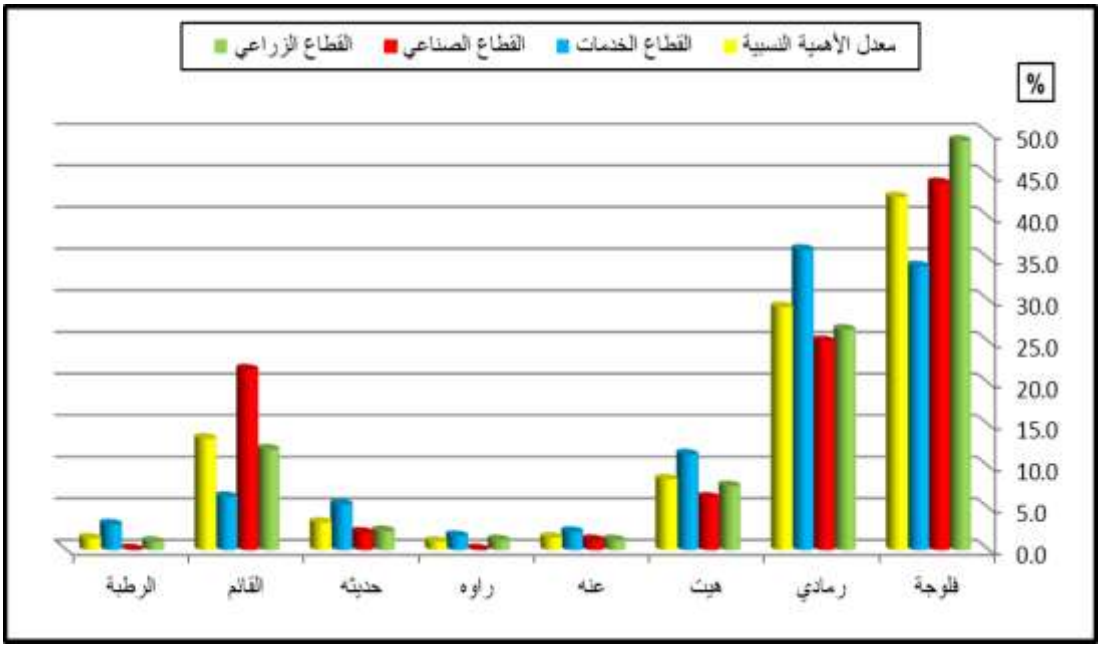

المصدر: جدول (٣)

١- تغير الفلسفة الاقتصادية للدولة بعد عام ٢٠٠٣ بالتحول نحو نظام الخصخصة لشركات القطاع العام ورفع الدعم المالي والاقتصادي في مجال حماية المنتج المحلي مما ادى الى توقف الكثير من المشاريع الصناعية لاسيما المشاريع الكبيرة فضلا عن تدهور القطاع الزراعي وتراجعه بشكل مستمر وهذا انعكس سلبا على فقدان الكثير من فرص العمل ضمن هذه القطاعات الاقتصادية المهمة وبالتالي تزايد معدلات البطالة.

٢- ضعف او انعدام التخطيط الاقتصادي عموما والتخطيط الصناعي على وجه التحديد انعكس سلبا على تراجع اهمية هذه القطاعات في مجال توفير فرص عمل مناسبة للقوى العاملة.

٣- عدم وجود سياسه اقتصادية دقيقة لتشجيع المنتج المحلي او لاستقطاب الاستثمارات التنموية في مجال الدعم المالي للمشاريع المحلية او في مجال تحديد الية دقيقة للأسعار وعملية تسويق المنتج المحلي ..الخ، انعكس ذلك سلبا على ضعف الكفاءة الانتاجية للمشاريع الزراعية والصناعية الموجودة فعلا وبالتالي عدم قدرتها على تطوير انتاجها وهو ما يعني عدم امكانية اسهامها في توفير فرص عمل جديدة لاسيما وانها اختزلت فرص العمل لديها، كما ان

هذه السياسات غير الدقيقة شكلت ايضا عائق او محدد لاستقطاب اي استثمارات تنموية جديده يمكن ان تسهم في معالجة مشكلة البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة.

٤- الازمات الاقتصادية ومنها المالية التي لحقت بالعراق في ظل تدهور الوضع الامني والانخفاض في اسعار البترول والذي انعكس سلبا على حجم الموازنات المالية والاستثمارية في مجال توفير فرص عمل مناسبة للسكان.

٥- اعتماد السوق المحلي على استيراد القوى العاملة الرخيصة المتمثلة من الدول الاسيوية مما ادى ذلك التخلي عن القوى العاملة المحلية وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة بدلا من معالجتها.

٦- تدهور الوضع الامني باستمرار منذ احتلال العراق في نيسان٢٠٠٣انعكس سلبا من الناحية التنموية في الجوانب الرئيسية الاتية:

ا- توقف العديد من المنشآت الصناعية عن الانتاج بصوره كلية او جزئية مما انعكس ذلك سلبا على كفاءتها الانتاجية ومستوى اسهامها في توفير فرص العمل المناسبة.

ب- ترك مساحات واسعه من الاراضي الزراعية بسبب تردي الاوضاع الامنية وصعوبة التنقل بين مراكز الانتاج الزراعي والسوق.

ج- عدم وجود بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات التنموية للقطاع الخاص المحلي او الاجنبي انعكس سلبا على تراجع فرص التوظيف في المشاريع الصناعية والزراعية وبالتالي تزايد مشكلة البطالة.

٧- شهدت البلاد بعد احداث٢٠٠٣ تغيرا جذريا بالأنظمة السياسية حيث عملت الحكومات على اجراءات عديده ادت الى زيادة معدلات البطالة ومنها:

ا- حل الجيش العراقي بالكامل وكافة مؤسساته الذي كان يضم على اكثر من ٤٠٠ الف منتسب.

ب- حل هيئة التصنيع العسكري وما يرتبط بها من مؤسسات.

ج- حل كافة المؤسسات الامنية والدوائر المرتبطة برئاسة الجمهورية.

د- حل وزارة الاعلام بكافة مؤسساتها.

هـ- اخراج الجهاز الحزبي من درجة عضو شعبه فما فوق من كافة دوائر الدولة.

٨- فتح باب ترك العمل للراغبين فيه في كثير من دوائر الدولة، وفتح باب التقاعد لما بلغت خدمته ١٥سنة.

٩- الفساد الاداري والمالي ادى الى استنزاف معظم الموارد المالية للدولة والتي كان بالامكان الاستفادة منها في تكوين بيئة استثمارية ملائمة لجذب المشاريع التنموية في بناء اقتصاد وطني وبنى تحتية وتكوين فرص عمل.

١٠- فشل البرامج التنموية للاهتمام بالجانب الاجتماعي بشكل مناسب وعدم مواكبة البرامج الدراسية لاحتياجات سوق العمل المتجدد فبعد ان كان التعيين مركزيا لخريجي الجامعات والمعاهد جمد العمل بهذا القرار فاخذ الخريجون بالتدفق لغرض التعيين في الدوائر الحكومية لكن بصورة تجاوزت امكانية هذا القطاع فكانت النتيجة ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الخريجين.

١-٣.. اتجاهات البطالة على مستوى اقضية محافظة الانبار لعامي١٩٩٧ و٢٠١٩

يتضح من تحليل معطيات الجدول (٤) والخارطة (٢) وجود تباين زماني ومكاني واضح لمعدلات البطالة على مستوى اقضية محافظة الانبار، حيث ان المؤشر العام لها يبين ان جميع اقضية المحافظة ترتفع فيها نسبة البطالة، لكن يوجد ارتفاع واضح وكبير لها ضمن اقضيه محدده لاسيما اقضية (الرطبة، راوه، هيت والقائم)عام ٢٠١٩.

جدول (٤)معدلات البطالة لأقضية محافظة الانبار لعامي ١٩٩٧-٢٠١٩

الاقضية	١٩٩٧	٢٠١٩
	معدل البطالة%	معدل البطالة%
الفلوجة	١٤.٠	١٢.٠
الرمادي	١٨.٣	١٥.٠
هيت	١٦.٧	٣٤.٣
عنه	١٠.٠	١٢.٠
راوه	١٠.٨	٤٢.٠
حديثة	٢٢.٥	١٢.٠
القائم	١٦.٢	١٩.٢
الرطبة	٢٣.٦	٤٥.٠
المحافظة	١٦.٤	١٧.٢

المصدر: ملحق رقم (١)

*تم استخراج معدل البطالة بالاعتماد على المعادلة الاتية:

معدل البطالة = عدد العاطلين عن العمل / مجموع السكان النشطون اقتصاديا × ١٠٠

المصدر: علي لبيب ، جغرافية السكان(الثابت والمتحول)،الدار العربية للعلوم،بيروت،ط٢، ٢٠٠٤،ص١٤٣

.خارطة (٢) معدلات البطالة لأقضية محافظة الانبار لعامي ١٩٩٧-٢٠١٩

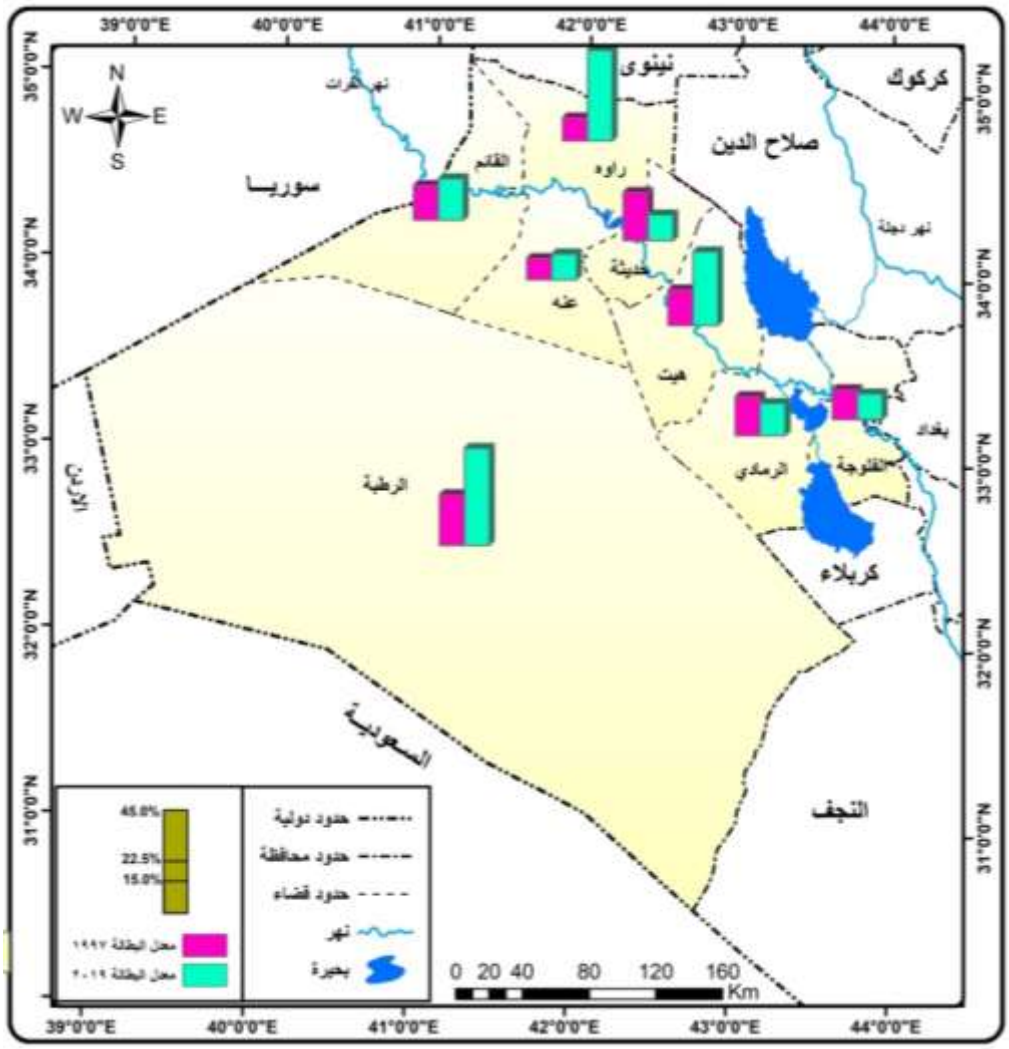

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة الانبار الإدارية، ٢٠١٥ مقياس (١: ٥٠٠٠٠٠).

بحيث تجاوزت نسبة البطالة فيها المعدل العام للمحافظة والبالغ (١٧.٢%) لعام ٢٠١٩ وهذا يرجع لعدة عوامل تظافرت ادت الى تفاقم مشكلة البطالة وتباينها مكانيا على مستوى اقضية المحافظة بالإضافة الى العوامل التي ذكرناها مسبقا على مستوى البلد والمحافظة تحديدا ويمكن ايجاز هذه العوامل بالاتي:

أولاً: تركز المشاريع الكبيرة في قضائي الفلوجة والرمادي مثل (الشركة العامة لصناعة الزجاج والسيراميك، شركة الانبار لإنتاج الكاشي والموزائيك، معمل سمنت الفلوجة والشركة العامة لصناعة الحراريات).

ثانياً: تركز الاستثمارات التنموية ضمن اماكن معينه وضعف تركزها ضمن احرى كما هو الحال في قضاء الرطبة الذي سجل اعلى معدل للبطالة (٤٥.٠%) رغم انه يعد من اغنى مناطق محافظة الانبار من حيث توافر الامكانيات التنموية من حيث البعد المساحي والثروات المعدنية، كما مبين من الجدول: (٥) والشكل (٢).

جدول (٥)بعض انواع المعادن واحتياطاتها في قضاء الرطبة

المعدن	الاحتياطي (مليون طن)	%من احتياطي القطر
الفوسفات	١٠٠٠	%١٠٠
رمال الزجاج (المرو)	٨٥٠	%١٠٠
الكوارتزايت	١٦	%١٠٠
حجر الكلس	١٤٢٣	%٥٩.٥
الحديد الرسوبي	٨٤.٥	%٩٧.٩
اطيان الكاؤلين	١٢٠٠	%١٠٠

المصدر: عبد الحميد ولي بطي، التحليل الجغرافي لمقومات التنمية المكانية في قضاء الرطبة، اطروحة دكتوراه (غ. م)، جامعة الانبار–كلية التربية للعلوم الانسانية–قسم الجغرافية، ٢٠١٥، : (٩١)، ص٢٢٤.

شكل (٢)بعض انواع المعادن واحتياطاتها في قضاء الرطبة

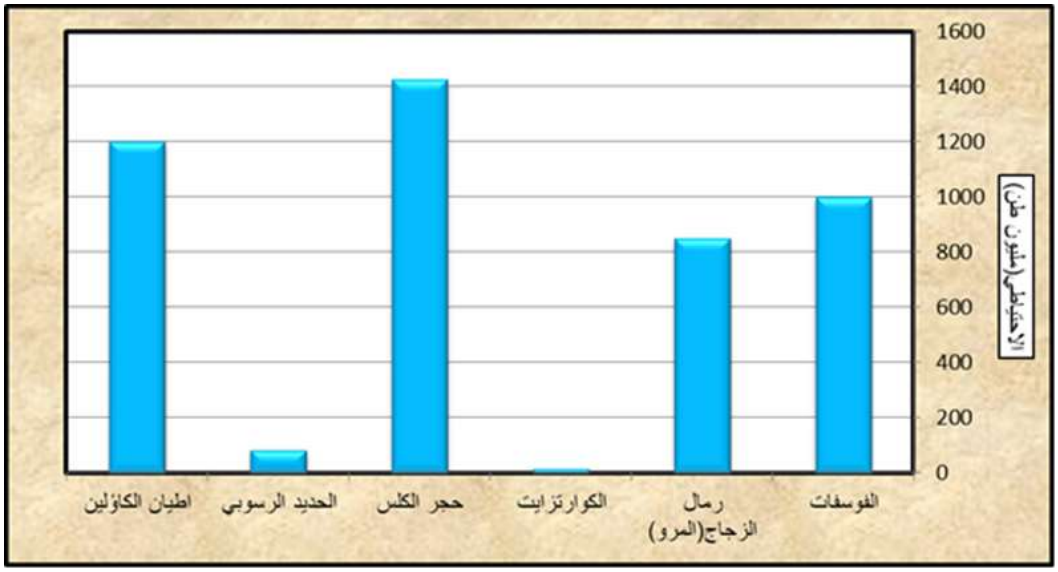

المصدر: الجدول (٥)

ثالثاً: عدم وجود استراتيجيات تنموية حقيقية لمعالجة مشكلة البطالة من خلال العمل على تحقيق العديد من الفرص الاستثمارية التي تتمتع بها اقضية المحافظة في مجال تطور قطاعي الصناعة والزراعة والتركيز فقط على بعض التوجهات المحدودة في مجال الاستثمار السكني رغم انه لا يلبي متطلبات الاستثمار الحقيقي بسبب الكلف العالية.

رابعاً: المشاكل الكبيرة التي لا زالت تعاني منها القوى العاملة في محافظة الانبار ومنها[٣]:

أولاً: ضعف القاعدة الاقتصادية (الصناعية والزراعية) وتراجعها المستمر منذ عام٢٠٠٣ ولحد الان لاعتبارات عديده منها...

١- توقف بعض منشآت القطاع الصناعي العام الكبيرة فضلا عن منشآت القطاع الخاص عن العمل كليا مثل (صناعة الزجاج والسيراميك، صناعة النسيج في قضائي عنه وراوه، صناعة الحراريات في الفلوجة) وتوقف البعض منها عن العمل جزئيا ولفترات زمنيه مختلفة منذ احداث ٢٠٠٣ التي شهدتها البلاد من تدمير وتغير الفلسفة الاقتصادية للدولة بشكل غير مدروس نحو خصخصة المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام، اضافة للتدمير الكبير الذي تعرضت له تلك المنشآت الصناعية خلال العمليات العسكرية التي

شهدتها محافظة الانبار منذ بداية ٢٠١٤ كل هذه الاعتبارات انعكست سلبا على عدم قدرة المشاريع الصناعية على توفير فرص عمل مناسبه للقوى العاملة ورافقة ايضا تدهور القطاع الزراعي بشكل كبير مما ادى الى ارتفاع معدلات البطالة على مستوى محافظة الانبار.

٢- عدم وجود اي تخطيط اقتصادي او استراتيجيات تنموية دقيقه على مستوى محافظة الانبار تسعى الى تحقيق الكثير من الفرص الاستثمارية في مجال القطاع الصناعي والزراعي على مستوى المحافظة سواء ما يتعلق ذلك بتطوير المشاريع الصناعية القائمة فعلا او من خلال توطين مشاريع صناعية جديدة وفقا لما متاح في المحافظة من ثروات معدنية كبيرة ومتنوعة لاسيما بالنسبة لقضاء الرطبة الذي يعد من اغنى مناطق المحافظة لكنه الاكثر تخلفا من الناحية الاقتصادية والاكبر من حيث معدل البطالة الذي وصل وكما اشرنا في الجدول: (٢٠) الى (٤٥.٠%) فضلا عن غياب الاستراتيجيات التنموية المتعلقة بتطوير القطاع الزراعي، وهذا يرجع بالاساس الى ضعف الجهات المعنية بذلك في المحافظة واعتمادها على الاعتبارات المحسوبية والمنسوبية في اختيار المسؤولين ضمن مختلف المستويات بعيدا عن الاعتبارات العلمية والمهنية مما انعكس سلبا على الواقع التنموي للمحافظة.

٣- تغير فلسفة الدولة الاقتصادية بعد احداث٢٠٠٣ وبشكل غير مدروس من خلال التوجه نحو خصخصة شركات القطاع الصناعي العام القائمة فعلا ورفع الدعم عن القطاع الزراعي، وان وجد هذا الدعم فهو ضمن نطاق محدود وغير فعال لاسيما القروض الزراعية التي لم تسهم في تطوير القطاع الزراعي وتم توظيفها في مجالات غير زراعية بسبب عدم اعتماد الية دقيقة في عملية منح القروض وكيفية استثمارها، مما يعني ذلك عدم قدرة هذين القطاعين على توفير فرص عمل للقوى العاملة الفائضة.

ثانياً: ضعف التنسيق ان لم يكن معدوما بين قطاعي الصناعة والزراعة ومراكز البحث العلمي لاسيما جامعتي الانبار والفلوجة على مستوى محافظة الانبار في مجال رسم اي استراتيجيات تنموية تسهم في تطوير القاعدة الصناعية والزراعية وبالتالي توفير فرص عمل اكثر للقوى العاملة.

ثالثا: عدم وجود موازنه نسبيه في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة لغياب اي رؤيه استراتيجية في ذلك مما ترتب عليه وجود تركيز كبير للعاملين ضمن قطاع الخدمات

(الوظيفي) على حساب فرص العمل في قطاعي الصناعة والزراعة، رغم ان قطاع الخدمات بانشطته المختلفة لازال متخلف جدا مما يعني ذلك وجود بطالة مقنعة فيه.

رابعاً: عدم وجود خطط تنموية دقيقة على مستوى اقضية المحافظة تحدد طبيعة وحجم مدخلات ومخرجات المراكز التعليمية ومنها الجامعة من القوى العاملة البشرية وطبيعة حاجة سوق العمل منها كما ونوعا ولجميع القطاعات الاقتصادية على المستوى الزمني القريب، المتوسط والبعيد، مما ترتب على ذلك وجود عشرات الالاف من القوى العاملة البشرية بدون فرص عمل وبالتالي تنامي ظاهرة البطالة مع تراجع مستوى كفاءتها الانتاجية باستمرار.

خامساً: عدم وجود مراكز لتدريب القوى العاملة وتأهيلها على مستوى اقضية المحافظة وان وجدت فهي محدودة جدا وتفتقر لوجود الكوادر والتقنيات الملائمة لتطوير مهارات القوى العاملة البشرية بمختلف مستوياتها، مما انعكس سلبا على واقع القوى العاملة من حيث النوع وشكل ذلك في الوقت نفسه تحديا كبيرا امام سياسات التنمية المكانية لاسيما التنمية الصناعية، لان عملية تحقيقها تعتمد على وجود الصناعة الحديثة التي تتطلب اعتماد تكنلوجيا صناعية متطورة وهذه بدورها تعتمد على ضرورة وجود قوى عاملة مدربة بمستويات ماهرة تكون قادرة على مواكبة التقدم التكنلوجي الصناعي وهذا لا يتحقق الا من خلال وجود مراكز متطورة لتدريب القوى العاملة وتأهيلها.

سادساً: عدم وجود استراتيجيات تنموية تحقق الموازنة المكانية نسبيا في توزيع القوى العاملة من خلال العمل على تكوين بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات التنموية المختلفة نحو المناطق المتخلفة اقتصاديا والتي تمتاز بارتفاع معدلات البطالة، لان ذلك سيسهم في توفير فرص عمل مناسبه للقوى العاملة وبالتالي التقليل من معدلات البطالة ومن الممكن استقطابها ايضا من مناطق اخرى.

الخلاصة:

ارتفاع معدلات البطالة في محافظة الانبار لاسيما في الاقضية التي تعاني من تخلف في هيكلها الاقتصادي مثل اقضية الرطبة ،راوه ،هيت ،حيث سجلت معدلات اعلى من معدل العام للمحافظة والبالغ (١٧،٢%)، في ظل غياب استراتيجيات تنموية حقيقية لمعالجة هذه المشكلة من خلال العمل على تحقيق العديد من الفرص الاستثمارية التي تتمتع بها محافظة الانبار.

الاستنتاجات:

١. تعاني محافظة الانبار من ارتفاع معدلات البطالة حيث بلغ المعدل العام للمحافظة(١٧،٢%) .

٢. وجود مشكلة او خلل في الهيكل الاقتصادي للبلاد بصورة عامة ولمحافظة الانبار على وجه التحديد ادت الى ارتفاع معدلات البطالة .

٣. ضعف وحتى انعدام التخطيط الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية الاساسية(الصناعي والزراعي)مما انعكس سلبا على تراجع اهمية هذه القطاعات في مجال توفير فرص عمل مناسبة والقضاء على البطالة.

٤. تركز الاستثمارات التنموية ضمن اماكن اقضية معينة (الفلوجة والرمادي) وضعف تركزها ضمن الاقضية الاخرى رغم ما تتمتع به من امكانيات تنموية متاحة لكنها غير مستثمرة.

التوصيات:

١. ضرورة التركيز على تنمية قطاعات متنوعة مثل القطاع السياحي لاحتوائه على انشطة تتفاعل مع غيرها من القطاعات من خلال توجه الاستثمارات نحو مناطق مؤهلة للاستثمار السياحي مما يزيد فرص العمل والقضاء على البطالة.

٢. تطوير الوظيفة التجارية وتوسيعها مما يوفر فرص عمل والقضاء على البطالة مما يزيد من فرص العمل فلا يكون التوجه نحو القطاع الخدمات(الوظيفي)فقط.

٣. العمل على تحقيق موازنه في توزيع الاستثمارات التنموية بين اقضية المحافظة ولو بشكل نسبي يتناسب مع الحجم السكاني لكل قضاء ومع البعد المساحي والامكانيات التنموية المتاحة .

٤. تنمية القطاع الصناعي من خلال تقديم الدعم المالي لقيام مشاريع صناعية جديدة التي يتم توقيعها ضمن مناطق متخلفة صناعياً.

٥. معالجة المشاكل التي تعاني منها الانشطة الصناعية القائمة في المحافظة مما يزيد من فرص العمل والقضاء على البطالة.

٦. تنمية وتطوير القطاع الزراعي في المحافظة والتي تتمتع بإمكانيات تنموية كبيرة في مجال التنمية الزراعية مما يوفر فرص عمل في القطاع الزراعي والقضاء على البطالة.

ملحق رقم(١)التوزيع العددي للعاملين والعاطلين عن العمل في محافظة الانبار حسب الاقضية لعامي ١٩٩٧ و ٢٠١٩

الاقضية	١٩٩٧		٢٠١٩	
	العاملين	العاطلين	العاملين	العاطلين
فلوجة	٨٦٥٥٠	١٢١٠٣	١٣٢٦٧٢	١٥٩١٥
رمادي	٨٦٢٢٦	١٥٧٤٧	١٣١٢٣٦	١٩٢١٧
هيت	١٩٦١٩	٣٢٧١	٤١٠٩٧	١٤١١٢
عنه	٣٨٩٤	٣٩٣	٧٨٣٤	٩١٤
راوه	٣٣٥٦	٣٦٥	٦١٠٣	٢٥٥٢
حديثة	١١٦٦٢	٢٦٢٩	١٩٢٦٣	٢٢٢٥
القائم	٢٢٣٧٧	٣٦٢٦	٢٩١٥٠	٥٦٠٤
الرطبة	٥٤٢٤	١٢٧٩	٩٩٦٨	٤٤٥٣
المحافظة	٢٣٩١٠٨	٣٩٤١٣	٣٧٧٢٤٢	٦٤٩٩٢

المصدر: جمهورية العراق – وزارة التخطيط– الجهاز المركزي للإحصاء ،نتائج التعداد العام لسكان، محافظة الانبار ١٩٩٧،جدول رقم(٣٥)،بيانات غير منشورة.

- بيانات ٢٠١٩،نتائج العمل الميداني.

ملحق رقم (٢)التوزيع العددي للقوى العاملة في محافظة الانبار حسب الاقضية للقطاعات الثلاث لسنة ٢٠١٩

الاقضية	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	قطاع الخدمات	المجموع
فلوجة	١١٨٢٥	١١٠١٢	١٠٩٨٣٥	١٣٢٦٧٢
الرمادي	٦٣٧٨	٦٢٧٠	١١٨٥٨٨	١٣١٢٣٦
هيت	١٨٤٦	١٥٩٤	٣٧٦٥٧	٤١٠٩٧
عنه	٢٨٤	٣٠٣	٧٢٤٧	٧٨٣٤
راوه	٢٩٠	١٠٠	٥٧١٣	٦١٠٣
حديثة	٥٤٨	٥٤٣	١٨١٧٢	١٩٢٦٣
القائم	٢٨٩٤	٥٢١٣	٢١٠٤٣	٢٩١٥٠
الرطبة	٢٠	١٠٠	٩٨٤٨	٩٩٦٨
المجموع	٢٤٠٠٤	٢٥١٣٥	٣٢٨١٠٣	٣٧٧٢٤٢

المصدر: – بيانات ٢٠١٩ ،نتائج العمل الميداني.

الاحالات.

١. رمزي زكي – الاقتصاد السياسي للبطالة– عالم الرفة ،الكويت ،العدد ٢٢٦ لسنة١٩٩٧،ص١٣.
٢. رمزي زكي– الاقتصاد السياسي للبطالة، المصدر نفسة، ص١٢٩.
٣. ياسين حميد بدع المحمدي ، قاسم احمد رمل الدليمي، (القوى العاملة البشرية في محافظة الانبار واستراتيجيات تنميتها – تحليل اقتصادي بمنظور تنموي معاصر)،بحث منشور في مجلة كلية التربية– جامعة المستنصرية ،المجلد السادس ،٢٠١٩ص٧.
٤. جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة العراق الانبار، ٢٠١٥ مقياس (١: ٥٠٠٠٠٠).
٥. جمهورية العراق–وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات، تقديرات سكان العراق لعام ٢٠١٨، بيانات(غ. م).
٦. جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، خريطة الانبار الإدارية، ٢٠١٥ مقياس (١: ٥٠٠٠٠٠).
٧. عبد الحميد ولي بطي ،التحليل الجغرافي لمقومات التنمية المكانية في قضاء الرطبة، اطروحة دكتورا(غ.م)–كلية التربية للعلوم الانسانية – قسم الجغرافية،٢٠١٥،(٩١)ص٢٤٤.
بيانات ٢٠١٩ نتائج العمل الميداني.